التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا "نموذج الجاذبية"

د. وفاء سعد إبراهيم *

مُستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى استخدام نموذج الجاذبية لتحليل التدفقات التجارية السلعية بين مصر ودول إتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا المعروفة بإتفاقية الكوميسا، والتى تشتمل على 19 دولة خلال فترة الدراسة (2001-2016)، بإستخدام بيانات مجمعة Panel Data من خلال نموذج الآثار العشوائية (REM) ونموذج Pooled Model. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تناول الإطار النظرى لنموذج الجاذبية، مع عرض نبذه عن نظرية التكامل الاقتصادى وتناول العلاقة بين مصر ودول الكوميسا. وتوصّلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابى لكل من الناتج المحلى الإجمالى لدول الكوميسا، والناتج المحلى الإجمالى لمصر ومعدل الصرف على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا، بالإضافة إلى التأثير السلبى للمسافة الجغرافية، اللغة والحدود المشتركة، وعدم الإستقرار السياسى، وسكان دول الكوميسا على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا.

الكلمات الإفتتاحية: نموذج الجاذبية، التكامل الاقتصادى، الكوميسا، مصر.

أولاً: المقدمـــة

يحظى نموذج الجاذبية بأهمية بالغة فى أدبيات الاقتصاد الدولى خاصة مع نمو وتزايد التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، على اعتبار أن تلك التكتلات سمة من سمات التنمية

* مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

الاقتصادية فى العالم فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة، حيث إزداد عدد الدول التى تنضم إلى التكتلات سواء تكتلات دولية أو إقليمية. ومن أهم تلك التكتلات على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبى ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على مستوى الدول المتقدمة الأعلى نمواً، أما بالنسبة لتكتلات الدول النامية الأقل نمواً، فمنها على سبيل المثال، إتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والمعروفة بإتفاقية الكوميسا، ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية المعروفة بالسادك، ومجموعة شرق أفريقيا. وتم إستخدام نموذج الجاذبية فى العديد من الدراسات كوسيلة لقياس مدى نجاح أو فشل قيام التكتل الاقتصادى بين الدول من خلال تحديد مدى زيادة التدفقات التجارية بين دول التكتل بالإضافة إلى توضيحه أهم العوامل التى تؤثر على نجاح أو فشل التكتل.

وقد حظى نموذج الجاذبية بإهتمام الاقتصاديين فى التطبيق وتوضيح آثاره على التكتلات من حيث التجارة البينية أو التدفقات التجارية. ومن هذه الدراسات دراسة (Thai, 2006) والتى عملت على إستخدام نموذج الجاذبية لشرح التدفقات التجارية بين دولة فيتنام و23 دولة أوروبية خلال الفترة (1993-2004). وإعتمدت الدراسة على نموذج الجاذبية بإعتبار إجمالى التجارة (الصادرات والواردات) بين فيتنام والدول الأوروبية المتغير التابع، وكل من الناتج المحلى الإجمالى، والسكان، ومعدل الصرف الحقيقى، والمسافة الجغرافية بين الدول، والتاريخ المشترك بين الدول بالمتغيرات المستقلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المسافة والتاريخ ليس لهما تأثير على التدفقات التجارية بين فيتنام والدول محل الدراسة بعكس الناتج المحلى الإجمالى، والسكان، ومعدل الصرف الحقيقى الذين لهم تأثير على التدفقات التجارية، كما توصلت إلى عدم وجود تدفقات تجارية بين فيتنام وعدد من الدول محل الدراسة منها النمسا، وفنلندا، ولوكسمبورج[1].

كما إستخدمت دراسة (Rahman, 2009) نموذج الجاذبية لتحديد التدفقات التجارية لدولة استراليا مع 57 دولة آخرى خلال الفترة (1972-2006)، وتوصلت إلى التأثير الإيجابى للناتج المحلى الإجمالى واللغة المشتركة بين الدول، والتأثير السلبى للمسافة الجغرافية، وأن أكثر الدول تدفقاً للتجارة مع استراليا هى سنغافورة، والأرجنتبين، وروسيا، والبرتغال، واليونان، وشيلى، والفلبين، والنرويج، والبرازيل، وبنجلاديش[2].

بالإضافة إلى دراسة (Abdmoulah، 2009) التى تناولت تدفقات التجارة ل 21 دولة عربية مع 77 شريك تجارى خلال الفترة (1990-2007)، بإستخدام نموذج الجاذبية فى محاولة لتقييم أثر إتفاقية الأغادير ومجلس التعاون الخليجى فى تحفيز التجارة البينية العربية، وقد توصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابى لحجم الاقتصاد "الناتج المحلى الإجمالى" وكذلك اللغة

والحدود المشتركة بين الدول، والتأثير السلبى للمسافة على التدفقات التجارية[3].

وإستخدمت دراسة (Bacxuan, 2010) كذلك نموذج الجاذبية لتحليل تدفقات الصادرات الفيتنامية مع دول أخرى داخل قارة آسيا خلال الفترة (1986-2006). وقد تبين أن الصادرات الفيتنامية تزداد مع الدول الآخرى مع زيادة الناتج المحلى الإجمالى ومعدل الصرف، بالإضافة إلى شراكة الدول فى تكتل الآسيان. كما تبين التأثير السلبى للمسافة الجغرافية على قيمة الصادرات الفيتنامية، وأن الصاردات الفيتنامية تزداد مع الدول القريبة منها جغرافياً[4].

كذلك اهتم الاقتصاديين بإستخدام نموذج الجاذبية لتحليل التجارة المصرية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن تلك الدراسات: دراسة (El-Sayed، 2012) حيث تناولت التأثير الاقتصادى للتدفقات التجارية بين مصر وعدد من التكتلات الاقتصادية وهى، الإفتا AFTA، والكوميسا COMSA، والاتحاد الاوروبى EU، بإستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2007-2010). وتوصلت الدراسة إلى معنوية الناتج المحلى الإجمالى للتكتلات الثلاث على التدفقات التجارية، بالإضافة إلى التأثير السلبى للمسافة الجغرافية على التدفقات التجارية مع ملاحظة عدم معنويتهم إحصائياً لكل من الكوميسا والاتحاد الاوروبى[5].

كما تناولت دراسة (عبد الحميد، وصبرى، 2015) التدفقات التجارية بين مصر والدول العربية السبع وهى: الأردن، ولبنان، وليبيا، والسعودية، والسودان، وسوريا، والإمارات، بإستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (1990-2013). وقد توصلت الدراسة إلى إنخفاض متوسط الأهمية النسبية للصادرات والواردات وحجم التجارة العربية مقارنة بالصادرات والواردات وحجم التجارة العالمية بنسب بلغت 4.33%، 3.17%، 3.76% على الترتيب. كذلك التأثير الإيجابى للناتج المحلى الإجمالى لمصر والدول العربية السبع على كل من الصادرات والواردات المصرية، مع التأثير السلبى للمسافة الجغرافية على الصادرات والواردات المصرية للدول العربية السبع[6].

كما تشير دراسة (Mahmood، Maalel and Tawfik، 2016) إلى تجارة مصر الزراعية مع دول الكوميسا خلال الفترة (1990- 2015) بإستخدام نموذج الجاذبية. وتوصلت الدراسة إلى التأثير السلبى للسكان والناتج المحلى الإجمالى لمصر على التدفقات الزراعية، والتأثير الإيجابى للسكان والناتج المحلى الإجمالى للكوميسا على التدفقات الزراعية، كما أن سياسة سعر الصرف لها تأثير غير محدد على القطاع الزراعى فى الأجل القصير وذات تأثير محدد فى الأجل الطويل[7].

وتعتبر إتفاقية الكوميسا من أقوى التكتلات الإقليمية والأفريقية التي شهدها القرن الحالى. والدليل على ذلك إستمرار إنضمام الدول الأفريقية إلى أن وصل عدد أعضائها إلى 19 دولة

حالياً، وذلك لإعتبارها بوابة أفريقيا التجارية حيث تم زيادة التجارة البينية بين تلك الدول بالإضافة لفتح أسواق جديدة وزيادة حجم السوق الأفريقى، وإنضمت إليها مصر عام 1998 ودخلت حيز التنفيذ عام 1999 كوسيلة للإستفادة من حجم السوق الأفريقى وزيادة نشاطها التجارى والاقتصادى. وبناءً على أهمية نموذج الجاذبية فسيتم توضيح التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا وأهم العوامل المؤثرة بإستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2001-2016).

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة فى إنخفاض الدور الإقليمى لمصر فى القارة الأفريقية سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى مما إستدعى إنضمام مصر إلى التكتلات الأفريقية لإسترجاع دورها السياسى والاقتصادى، والإستفادة من القرب الجغرافى للقارة السمراء. ومن أهم تلك التكتلات هى تكتل الكوميسا كمحاولة لزيادة التبادل التجارى والإستفادة من حجم السوق الأفريقى أمام المنتجات المصرية مما يعمل على كسب ميزة تنافسية وزيادة حصة السوق المصرى فى السوق الأفريقى.

كما تقوم هذه الدراسة على ثلاث فرضيات أساسية، الأولى: هى "يؤثر الناتج المحلى الإجمالى على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا تأثيراً ايجابياً". الثانية: وهى "تؤثر المسافة الجغرافية على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا تأثيراً سلبياً". الثالثة: وهى "يؤثر معدل الصرف على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا تأثيراً ايجابياً".

وتهدف هذه الدراسة إلى إختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات الأساسية، بجانب دراسة العلاقة بين تكتل الكوميسا ومصر والذى يمثل أحد الطرق أمام مصر للدخول إلى القارة السمراء لزيادة حصتها من السوق الأفريقى، والعمل على تقوية المنتج المحلى الذى ما زال يواجه منافسة شرسة فى السوق العالمى خاصة المنتجات ذات الميزة النسبية مثل الغزل والمنسوجات. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفى فى عرض الإطار النظرى لنموذج الجاذبية مع تناول نبذه عن نظرية التكامل الاقتصادى وتحليل العلاقة بين دول الكوميسا ومصر، بجانب الأسلوب القياسى بإستخدام نموذج الجاذبية ليوضح أثر إنضمام مصر إلى الكوميسا على التدفقات التجارية بين مصر وباقى دول الأعضاء خلال فترة الدراسة (2001-2016).

وتنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام بخلاف المقدمة، القسم الأول يتناول الإطار النظرى لنموذج الجاذبية، أما القسم الثانى فيوضح العلاقة بين مصر والكوميسا من خلال تناول نبذه عن نظرية التكامل الاقتصادى وتحليل لإتفاقية الكوميسا ومراحلها وأهم أهدافها ومبادئها، بالإضافة إلى تحليل للصادرات والواردات المصرية بجانب تحليل عام عن التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا، ويختص القسم الثالث بتوصيف النموذج القياسى وتحليل النتائج. والقسم الأخير يشمل

الخلاصة وأهم نتائج الدراسة.

ثانياً: الإطار النظرى لنموذج الجاذبية

يهتم الاقتصاد إهتمام خاص بنموذج الجاذبية لتفسير التجارة الدولية والتدفقات التجارية بين الدول، خاصة مع ظهور عدد من الظواهر الاقتصادية التى فشلت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية فى تفسيرها مثل التجارة داخل الصناعة الواحدة والعناقيد الصناعية وتجزئة الإنتاج. ويأخذ نموذج الجاذبية إسمه من قانون الجاذبية للعالم نيوتن وهو أن قوى الجاذبية تتوقف على كتل الأجسام المتجاذبة كما تتوقف على المسافة الفاصلة بينهما، وأثبت أن قوة التجاذب المادى بين حجمين تتناسب طردياً مع حاصل ضرب كتليتهما وعكسياً مع مربع المسافة بينهما(8).

ولقد ظهر نموذج الجاذبية لأول مرة من خلال الاقتصادى الألمانى تنبرجن Tinbergen لتحليل تدفقات التجارة الخارجية فى عام 1962 وسمى بنموذج الجاذبية الأساسى. ويفسر النموذج الأساسى للجاذبية تدفق التجارة (صادرات أو واردات) (F_{ij}) من الدولة محل الدراسة (i) إلى الدولة أو الدول الآخرى (j) على أنه حاصل ضرب الناتج المحلى الإجمالى لكل من الدولتان (GDP_i, GDP_j) مقسوماً على المسافة (D) بينهما بالإضافة إلى الثابت(9).

$$F_{ij} = GDP_i \times GDP_j \div D_{ij} \qquad (1)$$

ويلاحظ أن تفسير تدفقات التجارة إعتمد على ثلاث متغيرات متمثلة فى حجم اقتصاد الدولة محل الدراسة (i) ويتم التعبير عنها بالناتج المحلى الإجمالى، وحجم اقتصاد الدولة أو الدول الآخرى (j) ويتم التعبير عنها بالناتج المحلى الإجمالى، والمسافة الجغرافية بينهما(D). وتزيد تدفقات التجارة على وجه التحديد إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i فى حين تتقلص تدفقات التجارة بين الدولتين i و j إذا زادت المسافة بينهما.

وتفسر متغيرات النموذج الأساسى جزءاً بسيطاً من التغيرات فى تدفقات التجارة، لذلك عمل الكثيرين على إدخال العديد من المتغيرات الإضافية التى تفسر قرب أو بعد التجانس بين هذه الدول، ومن هذه المتغيرات، مستوى متوسط الدخل، وعدد السكان، ومستوى الأسعار، واللغة والحدود المشتركة، والتاريخ المشترك، ومعدلات الصرف. كذلك فقد تم إعتماد متغيرات وهمية (Dummy Variable) لتقييم أثر الإتفاقيات الإقليمية فى تعزيز التدفقات التجارية بين الدول المنتمية لهذه التكتلات، وعلى الرغم من الإنتقادات الموجهة إلى أن إستخدام المتغيرات الوهمية يؤدى إلى سوء صياغة النموذج، بالإضافة إلى التشكيك فى مدى

ملاءمة النموذج الخطى للجاذبية، وذلك لإحتمال إنحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطى بإستخدام طريقة المربعات الصغرى[10].

ويستخدم نموذج الجاذبية لمعالجة موضوعات مرتبطة بالتجارة الدولية مثل التكلفة عند الحدود، ففى ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين فإن نفس الحدود يمكن أن تكون عائقاً للتجارة مع بقاء العوامل الآخرى ثابتة دون تغير، فإن التجارة البينية للإقليم يجب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة بين الأقاليم فى الدولتين وهو ما يعرف بأثر الحدود. كما يستخدم في تفسير أنماط التجارة حيث يمكن أن تفسر أنماط التجارة بإستخدام معادلة النموذج، بالإضافة للتجارة الكلية والتجارة الثنائية فيما بين الصناعات، حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة. وهذه المؤشرات سواء كانت كلية أو بمتوسط مرجح تم تفسيرها بإستخدام معادلة جاذبية وكذلك نوع التجارة كطريقة بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات[11].

كما يتم إستخدام نموذج الجاذبية لتفسير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة فى معالجة موضوع الإقليمية من خلال متغيرين، الأول، هو both in ويفسر أن الدولتان فى الإتفاقية. الثانى in out ويفسر أن الدولتان خارج نطاق الإتفاقية. وبالتالى فإذا كانت الإشارة المقدرة للمتغير both in موجبة فإن هناك خلقاً للتجارة نتيجة الإقليمية، وعلى العكس من ذلك لو أن الإشارة المقدرة للمتغير in out سالبة فإن هناك تحويل للتجارة، ويتم إجراء هذا الإختبار لكى نوضح التجارة المحتملة كنتيجة للتكامل الإقليمى[12]. بالإضافة إلى تقدير التجارة المحتملة حيث يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية بين دول العينة التى تم إختبارها، ويستخدم النموذج فى عملية المحاكاة للحصول على التجارة الثنائية الطبيعية بين أى من الدول بالإعتماد على المسافة، والناتج المحلى الإجمالى، والسكان، ومقارنتها بعد ذلك بالتجارة المحتملة فنحصل على الصادرات الثنائية المحتملة.

وبالرغم من أهمية نموذج الجاذبية وإستخدامه المتكرر فى العديد من الدراسات لتفسير التدفقات التجارية بين الدول، إلا أنه ظهر العديد من المشاكل والعيوب بتطبيق النموذج والتى تقلل من قدرته التفسيرية للتدفقات وفى بعض الأحيان يجعل القياس القائم على النموذج أقل دقة. ومن هذه المشاكل هناك مشكلة تعدد العلاقات الخطية حيث أنه ضمن فروض نموذج الإنحدار المتعدد أنه لا يوجد أى علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية من النموذج، ولما كان هناك إرتباط بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية التى يتضمنها النموذج خصوصاً تلك التى تتضمن سلاسل زمنية، وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات

لإختبار تعدد العلاقات الخطية فإن أى منها لم يتلق قبولاً واسعاً، وأحد تلك الإختبارت يشترط العدد المترابط ببيانات التغيرات، وعندما يزيد عن 20 أو 30 يدل ذلك على وجود تعدد للعلاقات الخطية[13]. كما أن هناك مشاكل مرتبطة بكيفية قياس المتغيرات مثل الدخل والمسافة فلا توجد هناك أى مشاكل سوى توحيد طريقة القياس المستخدمة فى نماذج القياس، وعليه فلابد من توحيد قياس المسافة مثلاً بالكيلو متر بين عواصم الدول محل الدراسة[14]. كما أن البيانات المستخدمة فى النموذج سواء بيانات مقطعية أو بيانات سلسلة زمنية فهناك صعوبة فى جمع البيانات عبر فترة زمنية طويلة حيث كان ذلك يمثل قيداً على إستخدام النموذج قبل ذلك.

بالإضافة إلى تعرض نموذج الجاذبية لعدد من التحديات إستطاع عدد من الاقتصادين مواجهتها، ومن أهم هذه التحديات تحدى التدفقات التجارية الصفرية Zero Trade Flows والذى بدأ مع وضع تنبرجن النموذج الأساسى للجاذبية، حيث طريقة المربعات الصغرى العادية ols لا تستقبل بيانات صفرية فى القياس للتدفقات التجارية لأنها تسقط من القياس خاصة مع تحول المعادلة إلى الشكل اللوغارتيمى[15]. ولمواجهة هذا التحدى لجأ (Head and Mayer، 2014) بوضع رقم آخر غير الصفر يتم الإتفاق عليه فى وضع الأرقام، إلا إن ذلك يؤثر على دقة البيانات ومن ثم صحة نتائج القياس، كما تم مواجهتها من قبل (Rubinstein, Melitz and Helpman، 2008) من خلال تطبيق النموذج على مرحلتين، الأولى تحديد الصادرات بالإعتماد على التكاليف الثابتة فقط، والمرحلة الثانية إستخدام طريقة ols والإعتماد على عينة إيجابية لا تحتوى على أصفار للتدفقات التجارية. وسميت هذه الطريقة بHMR Estiamation[16]. كذلك هناك تحدى تكاليف التجارة الثنائية Bilateral Trade Costs حيث تمثل أهمية كبيرة فى التوازن الجزئى والتوازن العام، لذلك تم الإتفاق على وضع تكاليف التجارة الثنائية كمتغير فى معادلة نموذج الجاذبية[17].

وبالرغم من كافة الإنتقادات والعيوب والتحديات التى يشملها نموذج الجاذبية إلا إنه يستخدم بشكل واسع خاصة مع التطور الهائل فى طرق القياس والتى تمكِّن من تقدير العلاقات السببية بين المتغيرات المفسِّرة وتدفقات التجارة. ويرجع ذلك لعدد من الأسباب والإعتبارات أهمها، ان نموذج الجاذبية يتميز بتقديم أقوى التفسيرات الممكنة فى علم الاقتصاد فى ظواهر التجارة الدولية الجديدة مثل العناقيد الصناعية والتجارة داخل الصناعات، بالإضافة إلى قدرة عالية على التفسير فى أوضاع اقتصادية مختلفة، كما أنه يستخدم كثيراً

لمقارنة التجارة داخل الدول أو فيما بينها (كما تم توضيحه فى الدراسات السابقة). كذلك يعمل على إدخال عدد كبير من العوامل التى تمثل عنصر هام من عناصر زيادة أو إنخفاض التكاليف التجارية مثل المسافة بين الدول، واللغة والحدود المشتركة، والرابط التاريخى، ومدى التقلب فى أسعار الصرف حيث تعتبر تلك العوامل الجاذبة لتدفق التجارة بين دولتان أو أكثر[18]. كما أرجع تنبرجن المؤسس الأساسى لنموذج الجاذبية أن العوامل التى تقف وراء تدفق التجارة السلعية بين الدول حول العالم إلى حجم وقوة النظام الاقتصادى للدول معبراً عنها بالناتج المحلى الإجمالى لكل دولة والمسافة فيما بينها كؤشر لتكلفة نقل البضائع مما يؤثر على تكاليف التجارة بصفة عامة[19].

ثالثاً: التكامل الاقتصادى (الكوميسا ومصر)

تتجه معظم دول العالم النامى منها والمتقدم إلى قيام تكاملات اقتصادية نتيجة ما يمر به العالم من تغيرات اقتصادية مختلفة، والتى لم تعد قاصرة على دولة دون أخرى بل تؤثر على العالم أجمع. وتهدف التكاملات الاقتصادية إلى تحقيق المزيد من القدرة الإنتاجية لدول الأعضاء، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وخلق فرص جديدة للإستثمار، مما ينعكس على زيادة معدلات النمو الاقتصادى ورفع مستوى معيشة الأفراد داخل دول التكامل الاقتصادى.

ويعرف تنبرجن **Tinbergen** التكامل الاقتصادى بأنه وسيلة لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول الأعضاء تؤدى فى النهاية إلى تساوى اسعار عناصر الإنتاج فى ظل فروض سيادة المنافسة الكاملة، وتشابه أنماط الطلب العالمى وغياب نفقات النقل وتشابه دوال عناصر الإنتاج وعدم قابلية تبديل كثافة عناصر الإنتاج[20]. كما يعرف بلاسا **Balassa** التكامل الاقتصادى بأنه تحرير كافة عناصر الإنتاج سواء العمالة أو رؤوس الأموال، أو إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء فى شكل إتفاق محدد تحت إطار التكامل الاقتصادى لرفع معدلات النمو وخفض معدلات البطالة[21]. ويعرف ميردال **Myrdal** التكامل الاقتصادى بأنه عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، يتحقق بمقتضاها تساوياً فى اسعار عناصر الإنتاج أو تحرير إنتقال عناصر الإنتاج أو الإثنين معاً[22].

وبشكل عام يمكن النظر للتكامل الاقتصادى التام على إنه إزالة كافة العقبات التى تعترض التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء فى التكامل الاقتصادى، وفى

مقدمتها إزالة العقبات الجمركية وغير الجمركية والعقبات التى تعرقل إنسياب حركات رؤوس الأموال وإنتقال العمالة وتنسيق وتجانس السياسات الاقتصادية المختلفة التى تؤدى إلى نشأة كيان اقتصادى واحد بين هذه الدول.

ويتضح من التعريفات السابقة صعوبة تطبيق الدول للتكامل الاقتصادى بشكل كامل دفعة واحدة، ومن ثم وضع بلاسا Balassa[23]عدد من مراحل التكامل الاقتصادى، تتميز كل مرحلة بتهيئة الدول الأعضاء لدرجة من التكامل تجعلها تصلح للإنتقال إلى المرحلة التالية وصولاً إلى مرحلة التكامل الاقتصادى التام[24].

وتعتبر نظرية التكامل الاقتصادى من احدث النظريات الاقتصادية فى الفكر الحديث وقد أسست النظرية بناءً على مرحلة الاتحاد الجمركى لأنها تعتبر من انجح مراحل التكامل تطبيقاً وإنتشاراً. ويقوم النموذج الاساسى لنظرية الاتحاد الجمركى على ما يسمى قانون فاينر للاتحادات الجمركية الذى يعتمد على فروض نظرية هيكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج وهى، تشابه دوال الإنتاج الخطية والمتجانسة، وسيادة المنافسة الكاملة، وعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل دولياً، وتشابه أذواق المستهلكين[25]، كذلك يفترض فاينر عدم إمكانية الإحلال فى جانب الطلب مما يعنى مساواة جميع مرونات الطلب السعرية للصفر "عديم المرونة"، وخضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة فى جانب العرض مما يعنى مساواة جميع مرونات العرض السعرية ما لا نهاية.

وإعتمدت النظرية على المقارنة بين تأثير قوتين على التجارة الدولية تتمثل القوة الأولى، فى القوة التحويلية أو قوة تحويل التجارة وهى تمثل الإنتقال من منتجين خارج التكامل الأقل تكلفة (الأكثر كفاءة) إلى اعضاء التكامل الأكثر تكلفة (أقل كفاءة). ومن ثم فهى تؤدى إلى تخفيض الرفاهية لأنها تعمل على تحويل الدولة العضو "فى الاتحاد الجمركى" من الإستيراد من الدولة صاحبة الميزة النسبية الأقل تكلفة إلى الدولة العضو "فى الاتحاد الجمركى" ذات التكلفة الأعلى. وتتمثل القوة الثانية فى القوة الإنشائية أو قوة خلق التجارة، وهى تعنى التوسع فى التجارة العالمية بسبب تكوين الاتحاد الجمركى ويأتى ذلك نتيجة الإنتقال فى الإستيراد من مصادر إنتاجية أكثر تكلفة (أقل كفاءة)، بسبب فرض تعريفة جمركية على الواردات من الدولة غير العضو فى التكامل إلى مصادر أقل تكلفة (أكثر كفاءة) بسبب عدم فرض تعريفة جمركية على واردات الدولة العضو فى التكامل. وتؤدى قوة خلق التجارة إلى زيادة الرفاهية لأنها تعمل على تحويل الدولة العضو من الإستيراد من الخارج ذات التكلفة الأعلى إلى دولة العضو ذات التكلفة الأقل[26].

ويتوقف الأثر النهائى للاتحاد الجمركى للدولة من خلال المقارنة بين نتائج القوتين

الإنشائية والتحويلية، فإذا كانت أثر القوة الإنشائية أكبر من القوة التحويلية أصبح للتكامل دور فى رفع معدل الرفاهية الاقتصادية للدول، أما فى حالة تفوق أثر القوة التحويلية على القوة الإنشائية أصبح للتكامل دور فى خفض الرفاهية الاقتصادية لهذه الدول.

وهناك عدد من مناهج تطوير النظرية الأساسية للاتحاد الجمركى قائمة على عدم تطرق نظرية الاتحاد الجمركى إلى كيفية سير العملية الاقتصادية من اهمها، منهج كوبر- ميسل Cooper-Massell Approach، ومنهج جونسون Johnson Approach، حيث يعتمد الأول على التفرقة بين نوعين من الآثار الاقتصادية لتكوين الاتحاد الجمركى، النوع الأول يتعلق بإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين دول الاتحاد الجمركى، والثانى يتعلق بعملية إعادة فرض الرسوم الجمركية الموحدة على واردات الاتحاد من العالم الخارجى. ومن ثم فإن رفاهية المستهلك تزداد فى النوع الأول عن النوع الثانى حيث تؤدى إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى إعطاء الفرصة للمستهلك لمزيد من الإختيارات والإشباع وهذا هو الأثر الإيجابى لفاينر لإقامة الاتحاد الجمركى، أما النوع الثانى فإن فرض الرسوم الجمركية على دول خارج الاتحاد تقيد إختيارات المستهلك وتقلل من الإشباع ويمثل هذا الأثر التحويلى للاتحاد الجمركى[27].

وفيما يتعلق بمنهج جونسون فهو يعمل على تفسير الاتحاد الجمركى على أنه إحدى سياسات الحماية حيث يقوم بتحسين معدلات التبادل الدولية، والحصول على المكاسب الديناميكية، وزيادة المنافسة داخل أسواق الاتحاد الجمركى، وتحقيق الإستقرار الاقتصادى لدول الأعضاء. كما حدد جونسون أن التكامل وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف غير اقتصادية ومنها السلع العامة التى تتخذ شكل التفضيل الجماعى للإنتاج الصناعى، وتمثل دالة فى الرفاهية الإجتماعية للاقتصاد القومى باكمله بجانب السلع الخاصة. كما أنها وسيلة الدولة للحصول على التأييد من الأفراد فى الإنتخابات والتصويت، لذلك فإن الدول الصناعية صغيرة الحجم اقتصادياً تتجه إلى الدخول فى اتحادات جمركية للحصول على التحرير المتبادل بين الدول الأعضاء والحصول على الحماية المطلوبة لسلعها من المنافسة الخارجية من الدول خارج الاتحاد بالإضافة إلى التأييد الشعبى لها[28].

ومن اشهر الاتحادات الجمركية على مستوى القارة الأفريقية الكوميسا COMESA. وهى إختصار Common Market for Eastern and Southern Africa وتعنى السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، وهو تجمع إقليمى اقتصادى يضم 19 دولة أفريقية إتفقت على تحقيق التكامل الإقليمى، من خلال خطط وبرامج ومشاريع تهدف لتنمية جميع

شعوب الإقليم. وهى، مصر، وكينيا، والسودان، وليبيا، وزامبيا، وملاوى، وزيمبابوى، وأثيوبيا، وجيبوتى، ومدغشقر، وأوغندا، وأريتريا، والكونغو الديمقراطية، وبوروندى، ورواندا، وسيشل، وجزر القمر، وسوازيلاند، وموريشيوس.

أنشئت الكوميسا عام 1993 ودخلت حيز التنفيذ عام 1994 كخطوة لاحقة لإنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا عام 1981 ودخولها حيز التنفيذ عام 1982. وتهدف الكوميسا إلى تنشيط التجارة الإقليمية وإنشاء المؤسسات التى تكفل تنفيذ التعاون بين الدول الأعضاء، بحيث يمكن من خلالها ضمان الإستغلال الأمثل للموارد الأفريقية، كما تعمل على خلق بيئة مواتية للإستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع أنشطة البحوث والتطوير ووضع قانون مشترك للإستثمار بالإضافة إلى تحرير حركة الأفراد ورؤوس الأموال، كذلك تهدف إلى التعاون فى المجالات الزراعية والأمن الغذائى من خلال تحرير التجارة والتعاون الجمركى وإنشاء اتحاد جمركى وإلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، والتعاون فى مجالات النقل والمواصلات حيث تعمل الإتفاقية على تشجيع التعاون من أجل تسهيل عملية نقل السلع وتيسير إنتقال عوامل الإنتاج والأفراد، بالإضافة إلى مجالات الصناعة والطاقة حيث تبنى معايير ونظم قياسية ومعايير جودة موحدة وتوفير بيئة جاذبة للإستثمار، كما تعمل على توحيد السياسات الاقتصادية الكلية وتسهيل قابلية تحويل العملات تدريجياً لضمان وضع سياسة موحدة خاصة بالتمويل، كذلك المساهمة فى مجال التنمية الزراعية ووضع سياسة زراعية موحدة لزيادة الإنتاج الزراعى وإنخفاض الواردات الزراعية من دول خارج الاتفاقية[29].

ومرت الإتفاقية بمراحل التكامل الاقتصادى بداية من إتفاقية التجارة التفضيلية فى عام 1980، حيث تتبادل الدول الأعضاء السلع المنتجة فيها والمستوفاه لقواعد وشروط المنشأ المتفق عليها بتعريفة جمركية تفضيلية مخفضة بنسب معينة. ثم مرحلة منطقة التجارة الحرة فى عام 2000، حيث يتم إزالة كافة التعريفات الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة بين الدول الأعضاء وتمنح التعريفة الصفرية للسلع المستوفاه لقواعد المنشأ المتفق عليها(وهى أن تكون المنتجات بالكامل من دولة العضو، أو تكون السلع قد تم إنتاجها فى دولة العضو جزئياً وأن يتم إجراء تحول جوهرى عليها بشرط ألا تتجاوز قيمة المواد المستوردة الداخلة فى إنتاج السلعة شاملة المصاريف 60% من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة فى إنتاجها، أو أن تصل القيمة المضافة الناتجة عن عمليات الإنتاج إلى 45% على الأقل من تكلفة السلعة عند باب المصنع)، مع إحتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية الخاصة لتطبق

على السلع المستوردة من الدول الأخرى خارج الإتفاقية. وقد تم إعلان تطبيق التعريفة الصفرية فى عام 2000 وبلغ عدد الأعضاء التى تطبقها 13 دولة وهى، السودان، ومصر، وليبيا، وكينيا، وجيبوتى، وملاوى، وموريشيوس، ومدغشقر، وجزر القمر، وبورندى، ورواندا، وزامبيا، وزيمباوى. وباقى الدول وصلت إلى 80% من التخفيض لكل من أوغندا، واريتريا، و70% لجمهورية الكنغو الديمقراطية، و10% لدولة أثيوبيا، أما سيشل وسوزيلاند لا تطبق أى منهما تخفيض جمركى[30].

أما مرحلة الاتحاد الجمركى فقد تم الإتفاق على إنشاءه فى عام 2009 ووضع خطوات تنفيذه فى عام 2012، كذلك تم توحيد نظام كامل للنظم الجمركية بين الدول الأعضاء مع تنسيق القوانين والإجراءات والمستندات، وتطبيق تعريفة موحدة على السلع المستوردة من خارج الاتحاد، ثم تصبح سوق مشتركة فى عام 2015، إلا للأسف لم تستطع الدول تطبيق وتنفيذ الإجراءات اللازمة لإنتقال منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركى ومن ثم إلى سوق مشتركة، وبالتالى توقفت الكوميسا فى مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى الآن[31].

وقد حددت المادة السادسة من الإتفاقية مجموعة من المبادىء يلتزم بها الدول الأعضاء ومنها، المساواة والإعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء، التضامن بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بينهم، عدم الإعتداء بين الدول بما يكفل تحقيق السلام والأمن والإستقرار، الإعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقاً للميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان، تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلمياً، والتعاون الفعال بين الدول المتجاوره وتشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية[32].

وبالرغم من كافة الإجراءات والمبادىء المطبقة بين الدول الأعضاء إلا أن إتفاقية الكوميسا تعانى من بعض العقبات والتحديات السياسية. فعلى سبيل المثال، تعانى دول الكوميسا من المنازعات الحدودية بين أعضاء الإتفاقية مثل الصراع بين أثيوبيا واريتريا على الحدود، ومطالب أوغندا ببعض أراضى كينيا، كذلك النزاع بين مالاوى وتنزانيا، بالإضافة إلى الحروب الأهلية فى دول رواندا، وبورندوى، وجمهورية الكنغو الديمقراطية. كذلك عدم وجود آليه إقليمية على مستوى الإتفاقية لفض المنازعات مثل باقى التكتلات دون الإكتفاء بعمليات الإدانة والرفض فقط لبعض التصرفات والقرارات السياسية[33].

كما تعانى الكوميسا من بعض العقبات والتحديات الاقتصادية، مثل إعتماد دول الأعضاء على عدد محدود من المواد الخام فى صادراتها، كذلك معظم دول الإتفاقية تعتمد على سلعة واحدة للتصدير، وإرتفاع حجم المديونية، وزيادة خدمة الدين العام، وعدم وجود طرق نقل

لتسهيل عمليات التبادل التجارى بين الدول الأعضاء ما يزيد من التكلفة. بالإضافة إلى عدم قدرة عدد من الدول الأعضاء لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاقتصادية، مما يؤثر على إستكمال مراحل التكامل الاقتصادى بين تلك الدول[34].

وقعت مصر على الإنضمام إلى إتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا فى عام 1998 وقد دخلت حيز التنفيذ فى عام 1999، حيث تم البدء فى تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقى الدول الأعضاء على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التى يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة.

وتستفيد مصر من الإنضمام للإتفاقية العديد من المزايا منها، زيادة حجم السوق المتاح للسلع المصرية حيث يبلغ تعداد الكوميسا ما يزيد عن 490 مليون نسمة، بالإضافة إلى النفاذ لأسواق أربع عشرة دولة من الدول الأفريقية بدون سداد رسوم جمركية تطبيقاً لمبدأ الإعفاءات الجمركية المتبادلة حيث تقوم تلك الدول بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاء تام من التعريفة الجمركية. كما يتم الإستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء، فتقبل تلك الدول على إستيراد العديد من السلع التى تتمتع مصر بميزة عالية فى إنتاجها وعلى رأسها السلع الهندسية والأدوات المنزلية، والبصل المجفف، والسيراميك والأدوات الصحية، والأدوية، وإطارات السيارات، ومنتجات الألومنيوم، والحديد والصلب، والغزل والمنسوجات والأحذية، كذلك إمكانية إستيراد العديد من المواد الخام اللازمة للصناعة المصرية ومؤثرة على رفاهية المستهلك المصرى بإعفاء جمركى مثل، النحاس، والبن والشاى، والجلود الخام، والماشية واللحوم، والسمسم والذرة والتبغ. والإستفادة من المساعدات المالية التى يقدمها البنك الأفريقى وغيره من المؤسسات المالية الدولية فى مجال تنمية الصادرات إلى دول أفريقيا، بالإضافة إلى الإنخراط فى الإتفاقيات الأفريقية الذى سيعيد دور مصر الفعال ومكانتها الدولية فى ريادة القارة الأفريقية، مع إقامة نظام متقدم لتبادل المعلومات داخل الدول الأعضاء[35].

كما أن مصر امامها العديد من الفرص التى من الممكن الإستفادة منها أهمها على سبيل المثال، تفعيل الإستفادة من مؤسسات الكوميسا فى تنمية الصناعات الإقليمية وزيادة كفاءتها وتوفير خدمات سداد المدفوعات، بالإضافة إلى تكثيف التعاون بين الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ونظيراتها فى الدول الأفريقية لتسهيل الحصول على مواصفات المنتجات. ونظم تقييم المطابقة وعلامات الجودة للمنتجات الأكثر تبادلاً بين هذه الدول، مما يؤدى إلى تسهيل وإزالة الحواجز الفنية على التجارة، كذلك زيادة البرامج التدريبية بين مصر

والكوميسا ودول حوض النيل فى المجال التجارى والصناعى مثل، البرامج المتفق عليها مع دولة السودان. كما يتم توفير الدورات التدريبية والخبراء والإستشاريين فى مجالات المواصفات والجودة لدول الكوميسا[36].

وقد وضعت مصر مجموعة من الآليات الجديدة لتحسين التبادل التجارى بينها وبين دول الكوميسا، فقد أقرت نظام إلكترونى للتدخل السريع لإزالة أية عقبات تتصل بالتصدير أو الإستيراد حيث يعمل هذا النظام على تتبع وحل مشكلات المصدرين والمستوردين وتحديد نقاط اتصال للمتابعة (نقطة الإتصال المصرية فى قطاع الإتفاقيات التجارية بورزاة التجارة)، حيث تتلقى الشكاوى المتعلقة بأية صعوبات تواجه المصدرين أو المستوردين. بالإضافة إلى الوكالة الإقليمية للإستثمار والتابعة للكوميسا ومقرها مصر وهو ما يسهل على المستثمرين متابعة الأحوال الاقتصادية الخاصة بالإقليم، بالإضافة إلى جذب الإستثمارات إلى الإقليم ومصر بصفة خاصة.

كما يقوم البنك المركزى المصرى بدراسة ومتابعة نظام تسوية المدفوعات الإقليمية للكوميسا، وبالأخص الإجراءات القانونية والمتطلبات الخاصة بالمراحل التشغيلية الأولية تمهيداً لتفعيل النظام بين الدول الأعضاء على قيام البنوك المركزية بتأدية دور الوسيط فى تسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات التجارية. مع معالجة المعوقات التى تواجه المنتجات والصادرات المصرية فى إطار اللجنة الوطنية لمتابعة ورصد القيود غير الجمركية فى التكتلات الأفريقية الثلاث الكوميسا، والسادك[37]، وجماعة شرق أفريقيا[38]، حيث تم تشكيل اللجنة برئاسة رئيس قطاع الإتفاقيات التجارية وعضوية الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، وقد عقد الإجتماع الأول فى ديسمبر عام 2013 والذى تناول أهم المشاكل التصديرية التى تواجه المستثمرين فى التوجه نحو دول التكتلات الثلاث وسبل وآليات التغلب عليها[39].

وتتمتع كافة السلع المصرية إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية وفقاً لنسب التخفيضيات التى تقرها كل دولة وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل. ولا يوجد إستثناءات إلا لدولة السودان، حيث تقدمت السودان فى عام 2001 بقائمة سلبية تتضمن 58 سلعة لا يسمح بإستيرادها من مصر إلا بعد سداد الرسوم كاملة، ثم قامت السودان فى عام 2003 بناءً على طلب من الجانب المصرى بإعادة تقييم وتخفيض عدد السلع المدرجة فى القائمة، ومن ثم عملت السودان على تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 30% على بعض السلع، على سبيل المثال لا الحصر، مراتب الإسفنج، والمواسير، والتليفزيونات،

والأثاث المنزلى، مع إستمرار باقى السلع فى القائمة بسداد الرسوم كاملة مثل، السكر، والدقيق، والقطن الطبى، والدهانات، والعصائر، والبسكويت، والعطور، والثلاجات، ومكيفات الهواء، والاسمنت، والالومنيوم، والأثاث المكتبى. أما الواردات المصرية المستثناه من الرسوم الجمركية تسرى على كافة السلع المستوردة من جميع الدول الأعضاء والتى تحقق قيمة مضافة تساوى 45%، ولا تحتفظ مصر بأى قوائم سلبية سوى مع السودان كما تم ذكرها(40).

ويوضح جدول (1) فى الملحق أهم السلع المصدرة والمستوردة المصرية إلى ومن أهم الشركاء من دول الكوميسا خلال الفترة الزمنية (2010-2016)، فمن الملاحظ إستحواذ ليبيا والسودان وكينيا على أهم السلع المصدرة المصرية والتى تتمثل فى، مواد البناء والمنتجات المعدنية، والسلع الزراعية، والصناعات الغذائية، والمنتجات الكمياوية والدوائية. فعلى سبيل المثال بلغت الصادرات المصرية الإجمالية من مواد البناء والمنتجات المعدنية نحو 567 مليون دولار فى عام 2010، واستمرت بالتغير إلى أن وصلت فى عام 2012 تقريباً 808 مليون دولار، ثم إنخفضت لتصل إلى 522 مليون دولار فى عام 2016.

وعلى الجانب الآخر استمرت مواد البناء والمنتجات المعدنية، وكذلك كل من السلع الزراعية والصناعات الغذائية من أكثر السلع المستوردة المصرية، بالإضافة إلى الحيونات الحية ومنتجاتها. كذلك إستحوذت ليبيا والسودان على الواردات المصرية بالإضافة إلى كينيا وتنزانيا، وعلى سبيل المثال بلغت الواردات المصرية الإجمالية من مواد البناء والمنتجات المعدنية 229 مليون دولار فى عام 2010، واستمرت فى الزيادة إلى أن بلغت 338 مليون دولار فى عام 2012، و386 مليون دولار فى عام 2016.

ويشير جدول (2) فى الملحق لحجم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا، التى شهدت الإرتفاع المستمر لحجم الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة (2001-2016)، حيث إرتفعت من 64.18 مليون دولار فى عام 2001، وإستمرت بالزيادة بشكل تدريجى إلى أن وصلت 369.80 مليون دولار فى عام 2007، بنسبة زيادة تصل إلى 476%. وتعتبر ليبيا من أكثر الدول إستيراد من مصر حيث وصلت حجم الصادرات المصرية لها 45 مليون دولار فى عام 2001، واستمرت بالزيادة لتصل إلى 247 مليون دولار فى عام 2007، بنسبة بلغت حوالى 60% من إجمالى حجم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا. ومنذ عام 2008 حدثت طفرة فى حجم الصادرات حيث بلغت 1055.05 مليون دولار، ثم بلغت 2495.004 مليون دولار فى عام 2012، بنسبة زيادة وصلت إلى 136.4%. واستحوذت ليبيا على النصيب الأكبر من حجم

الصادرات حيث بلغت 1439 مليون دولار عام 2012، بنسبة بلغت حوالى 50% من إجمالى الصادرات. وقد يرجع ذلك لإتجاه الدول الأفريقية لزيادة التبادل التجارى فيما بينها خاصة بعد الأزمة المالية العالمية فى 2007، وتدهور اقتصاديات الدول الأوروبية التى تعتبر الشريك الأكبر فى حجم التجارة الافريقية.

ومنذ عام 2013 إلى نهاية فترة الدراسة تدهورت حجم الصادرات المصرية بشكل تدريجى حيث بلغت 2390 مليون دولار فى عام 2013، وإنخفضت لتصل إلى 1986 مليون دولار فى عام 2014، بنسبة إنخفاض تصل إلى 18.8%. واستمر الإنخفاض إلى أن بلغ 1726، و1636.9 مليون دولار خلال عامى 2015 و2016 على الترتيب. وقد يرجع ذلك إلى الظروف السياسية التى تواجهها مصر فى ذلك الوقت من إنهيار النظام السياسى، ومن ثم التأثير على الوضع الاقتصادى، وإنهيار بعض الشركات الإنتاجية المصدرة، ومن ثم عجز كبير فى الميزان التجارى والذى يؤدى بدروه إلى المزيد من عجز فى ميزان المدفوعات. والدليل على ذلك إنخفاض حجم الصادرات المصرية إلى ليبيا لتصل إلى 1277 مليون دولار فى عام 2013، ثم بلغت 990، و572، و581 مليون دولار فى الأعوام 2014 و2015 و2016 على الترتيب.

كما يشير جدول (3) فى الملحق إلى حجم الواردات المصرية من دول الكوميسا والتى تميزت بالإستقرار التدريجى منذ عام 2001 إلى عام 2007، حيث بلغت 261 مليون دولار فى 2001، واستمرت بالإرتفاع لتبلغ 308 مليون دولار فى 2007. ومن الملاحظ أن ليبيا لم يكن لها النصيب الأكبر من الواردات المصرية، حيث بلغت الواردات المصرية 39 مليون دولار فقط فى عام 2001، واستمرت بالزيادة لتصل إلى 197 مليون دولار فى عام 2007. إلا أن كينيا تأتى فى المرتبة الأولى فى حجم الواردات المصرية حيث بلغت 95 مليون دولار فى عام 2001، وإستمرت بالإرتفاع لتصل إلى 200 مليون دولار فى عام 2007.

وإرتفعت الواردات المصرية بشكل كبير فى عام 2008 لتصل إلى 1100 مليون دولار. وقد يرجع ذلك إلى تدهور الاقتصاد العالمى والأزمة المالية العالمية، وإنخفاض التبادل التجارى بين مصر والاتحاد الأوروبى نتيجة الأزمة الأوروبية. ومن ثم تحول بعض الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبى إلى الدول الأفريقية دول الكوميسا. وحظيت ليبيا بنصيب من هذا الإرتفاع حيث إرتفعت الواردات المصرية منها إلى 260 مليون دولار فى عام 2008. ومنذ عام 2009 إلى نهاية الفترة إنخفضت الواردات المصرية بشكل تدريجى من 920 مليون دولار فى عام 2010، إلى 584 مليون دولار عام 2014، لتصل إلى 474 مليون

دولار فى عام 2016. كذلك إنخفضت الواردات المصرية من كينيا لتصل إلى 273 مليون دولار فى عام 2016، بعد الزيادة التى شهدتها لتصل إلى 336 مليون دولار فى عام 2011. كذلك إنخفضت الواردات المصرية من ليبيا لتصل إلى 68 مليون دولار فى عام 2016. وقد يدل ذلك على تحسن الاقتصاد المصرى وكذلك عودة التبادل التجارى بين مصر وشريكها الأول الاتحاد الأوروبى إلى معدلاتها الطبيعية.

ومن الملاحظ من تحليل الجدولين (2) و(3) أن حجم التبادل التجارى مع السودان لم يتأثر كثيراً بالتغيرات السياسية والاقتصادية التى مرت بها مصر، حيث إستقرت حجم الصادرات والواردات المصرية فى بداية الفترة الزمنية إلى أن زادت الصادرات بشكل تدريجى منذ عام 2012 لتصل إلى 452 مليون دولار، و545 مليون دولار فى عام 2016. وكذلك حجم الواردات المصرية استقرت ما بين 70 –100 مليون دولار خلال الفترة من 2012 إلى 2016.

ويشير جدول (4) فى الملحق إلى التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا حيث من الملاحظ تقسيمها إلى مرحلتين، المرحلة الأولى، وهى نمو التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا حيث بدأت التدفقات التجارية بدون قيود جمركية بشكل كامل فتراوحت ما بين 260 مليون دولار إلى 678 مليون دولار خلال الفترة 2001 إلى 2007. وقد يرجع إنخفاض التدفقات التجارية فى البداية لإنفتاح السوق الأفريقى لأول مرة بشكل كبير أمام المنتجات المصرية.

أما المرحلة الثانية فإرتفعت فيها التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا بشكل كبير، وقد يرجع ذلك إلى بداية دخول تنفيذ عدد من الإتفاقيات والبرامج الخاصة بدول الكوميسا ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، مشروع ضمانات المستودعات الجمركية وهو مشروع يهدف إلى وضع نظام جمركى إقليمى مشترك للسلع العابرة والنقل العابر مما يؤدى إلى تسهيل حركة البضائع والسلع مع توفير الضمانات المالية لدول العبور فى حالة تحويل السلع للإستهلاك المحلى فى دولة العبور. كذلك تم الإتفاق على النظام التجارى المبسط وهو نظام يسمح لصغار التجار بتكملة إجراءات تجارتهم المحدودة بصفقات فى حدود 1000 دولار، دون الحاجة لترتيبات مصرفية وتكملة المستندات حيث يتم التبادل التجارى على مبدأ التعامل بالمثل من خلال شهادات جمركية مبسطة وفق قائمة سلعية متفق عليها بين الدولتين. وهذا ما شجع العديد من صغار المستثمرين على زيادة التجارة مع دول الكوميسا والدخول إلى السوق الأفريقى. بالإضافة إلى مشروع v- sat وهو عبارة عن شبكة تربط جميع دول الكوميسا مع بعضها البعض حيث تعمل

على تقديم العديد من الفوائد للدول من بينها تبادل المستندات إلكترونياً مما سهل على المستثمرين إتمام صفقاتهم فى أسرع وقت وأقل تكلفة ممكنة[41].

وقد تراوحت حجم التدفقات التجارية ما بين 1675 و2941 مليون دولار خلال الفترة 2008 إلى 2016. وبالرغم من ذلك فقد شهدت التدفقات التجارية خلال عام 2015 إنخفاض ملحوظ فى حجم التدفقات يبلغ حوالى 19.41%. وقد يرجع ذلك إلى إتجاه عدد من المستثمرين من السوق الأفريقى إلى السوق الآسيوى بجانب السوق الأوروبى، وعقد عدد من الإتفاقيات مع عدد من التكتلات الدولية، كذلك زيادة التبادل مع دول الخليج وأهمهم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويوضح شكل (1) فى الملحق التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (2001-2016) في المرحلتين الأولى والثانية.

وتعتبر أكثر الدول تدفقاً للتجارة مع مصر هى ليبيا، وكينيا خاصة فى المرحلة الثانية بعد عقد الإتفاقيات والبرامج الجديدة، حيث قفزت التدفقات التجارية ما بين مصر وليبيا من 445 مليون دولار عام 2007 إلى 1034 مليون دولار فى عام 2008 بنسبة زيادة 132%. وإستمرت بالإرتفاع إلى أن وصلت لأعلى قيمة وهى 1581 مليون دولار فى عام 2012، ثم تراجعت لتصل إلى 650 مليون دولار فى عام 2016. وقد يرجع ذلك للظروف الاقتصادية السيئة التى تمر بها ليبيا وعدم الإستقرار السياسى الناتج عن الثورة الليبية، وبالرغم من ذلك تعتبر ليبيا من أعلى دولتين تدفقاً للتجارة بينها وبين مصر لقربها الجغرافى والعلاقات الاقتصادية المتبادلة.

وتأتى كينيا فى المرتبة الثانية حيث إرتفعت التدفقات من 89 مليون دولار فى عام 2007 إلى 314 مليون دولار فى عام 2008 بنسبة زيادة بلغت 252%. وإستمرت فى الزيادة حتى بلغت 540 مليون دولار فى عام 2016، وإحتل عام 2012 أعلى حجم تدفق حيث بلغ 603 مليون دولار. وهذا ما يوضحه الشكل (2) فى الملحق.

وتعتبر دولتى جزر القمر وسيشل أقل دولتان تدفقاً للتجارة مع مصر خلال الفترة (2001- 2016)، فلم يكن هناك تدفق للتجارة بين مصر وجزر القمر خلال الفترة (2001-2004)، ثم بدأت التدفقات بشكل محدود للغاية إلى أن وصلت فى عام 2007 حوالى 0.108 مليون دولار، ثم شهدت بعض الإرتفاعات الضئيلة بعد عقد الإتفاقيات والبرامج حيث وصلت إلى 1.246 مليون دولار فى عام 2016. وكذلك بالنسبة لدولة سيشل فقد بدأت التدفقات ضئيلة جداً وكانت من جانب واحد وهى الصادرات المصرية، وبلغت أعلى قيمة 1.450 مليون دولار فى عام 2008 بعد عقد الإتفاقيات والبرامج. ثم بدأت

التدفقات من الجانب الآخر فى صورة واردات مصرية فى عام 2010 حيث بلغت حجم التدفقات 1.086 مليون دولار وإستمرت بالإرتفاع إلى أن بلغت 3.848 مليون دولار فى عام 2016. وهذا ما يوضحه شكل (3) فى الملحق.

رابعاً: توصيف النموذج القياسى

تستخدم الدراسة نموذج الجاذبية لإختبار التدفقات التجارية بين مصر ودول إتفاقية الكوميسا وهي 18 دولة COMESA خلال فترة الدراسة (2001-2016). من خلال المتغيرات المستقلة وهي السكان والناتج المحلى الإجمالى لدول الكوميسا، بالإضافة إلى السكان والناتج المحلى الإجمالى لمصر، مع المسافة الجغرافية، ومعدل الصرف، اللغة والحدود المشتركة، وعدم الإستقرار السياسى. ومن الملاحظ إهتمام الدراسات والأدبيات بأهمية نموذج الجاذبية فى توضيح التدفقات التجارية من خلال المتغيرات الأساسية وهى الناتج المحلى الإجمالى والمسافة أو بباقى العوامل التى من أهمها معدل الصرف والسكان، واللغة والحدود المشتركة، لذلك فالمعادلة رقم (2) تبين المتغيرات التفسيرية لنموذج الجاذبية التى تؤثر على التدفقات التجارية بين مصر ودول إتفاقية الكوميسا.

$$T_{iJt} = a_0 + a_1 P_e + a_2 P_c + a_3 GDP_e + a_4 GDP_c + a_5 D_{ij} + a_6 EX_{ijt} + a_7 L + a_8 B_{ijt} + a_9 Z_t + \varepsilon_{ijt} \quad (2)$$

حيث أن:

i = مصر.

j = دولة الشريك (دول الكوميسا 18).

t = عدد سنوات الدراسة وهي (2001-2016).

T = المتغير التابع ويمثل التدفقات التجارية السلعية بين مصر ودول الكوميسا، وهو عبارة عن إجمالى الصادرات والواردات السلعية بالمليون دولار.

P_e = سكان مصر، بالمليون نسمة.

P_c = سكان دول الكوميسا 18، بالمليون نسمة.

GDP_e = حجم الناتج المحلى الإجمالى لمصر بالمليون دولار.

GDP_c = حجم الناتج المحلى الإجمالى لدول الكوميسا 18 بالمليون دولار.

D = المسافة الجغرافية، وهى المسافة بين عاصمة مصر (القاهرة) وعواصم دول الكوميسا 18 بالكيلو متر.

EX = معدل الصرف ما بين مصر ودول الكوميسا، وهو ناتج قسمة معدل صرف العملة المصرية بالنسبة للدولار الأمريكى على معدل صرف عملة الدولة الآخرى (دول الكوميسا) بالنسبة للدولار الأمريكى[42].

L = اللغة والحدود المشتركة وقد تضمينها فى النموذج كمتغير وهمى (Dummy Variable)، حيث يتم إعطاء رقم واحد للدول التى تمتلك لغة وحدود مشتركة مع مصر، ويتم إعطاء رقم صفر للدول التى لا تملك لغة وحدود مشتركة مع مصر.

B = عدم الإستقرار السياسى وقد تم تضمينه أيضاً كمتغير وهمى حيث يتم إعطاء رقم صفر للدول التى تعانى من عدم إستقرار سياسى، وإعطاء رقم واحد للدول التى تتمتع بإستقرار سياسى.

Z = حد الخطأ العشوائي.

وتشير a_0 إلى ثابت المعادلة، أما ($a_1, a_2, a_3, a_4, a_5, a_6, a_7, a_8, a_9$) فهي معلمات المتغيرات المستقلة. أما التأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (التدفقات التجارية السلعية)، فبالنسبة لـ (P) هناك تأثير إيجابى للسكان سواء مصر أو سكان دول الكوميسا على التدفقات التجارية حيث يعبر السكان عن حجم السوق، فكلما زاد حجم السكان والذى يقارب 490 مليون نسمة لدول الكوميسا يؤدى ذلك لكبر وإتساع حجم السوق المتاح أمام السلع والخدمات، مما يزيد من التدفقات التجارية سواء على مستوى الصادرات أو الوارادات، وبالتالي من المتوقع أن يكون معامل سكان مصر وسكان دول الكوميسا P_c, P_e أكبر من الصفر($a_1 > 0$)، ($a_2 > 0$) على التوالى، أي موجب.

فيما يتعلق بتأثير الناتج المحلى الإجمالى (GDP) على التدفقات التجارية، فمن المتوقع أن يكون معامل الناتج المحلى الإجمالى لمصر ومعامل الناتج المحلى الإجمالى لدول الكوميسا GDP_e، GDP_C أكبر من الصفر ($a_3 > 0$) ($a_4 > 0$) أي موجب، حيث أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى، يعمل على تشجيع المستثمرين على المزيد من الإنتاج ومن ثم زيادة الفائض المحلى وزيادة الصادرات ومن ثم زيادة التدفقات التجارية بين الدول. أما تأثير

معدل الصرف (EX) على التدفقات التجارية فهو موجب، حيث أن زيادة معدل الصرف تعنى إنخفاض فى قيمة العملة المحلية ومن ثم زيادة أسعار الواردات وإنخفاض أسعار الصادرات، وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة الصادرات وإنخفاض الورادات، وحيث أن معظم الواردات أساسية لا يمكن الإستغناء عنها لدول الكوميسا وخاصة مصر لزيادة التنمية الاقتصادية، لذلك فمع زيادة معدل الصرف تزداد التدفقات التجارية "الصادرات والواردات" بين مصر ودول الكوميسا، وبالتالي من المتوقع أن يكون معامل معدل الصرف أكبر من الصفر ($a_5 > 0$) أي موجب[43].

أما التأثير المتوقع للمسافة (D) على التدفقات التجارية فهو سالب، حيث يترتب على زيادة المسافة الجغرافية زيادة تكلفة النقل مما يعمل على زيادة أسعار السلع مما يقلل من الطلب عليها، وهذا يؤدى بدروه إلى خفض الإنتاج ومن ثم خفض التدفقات التجارية، لذلك من المتوقع أن يكون معامل المسافة أقل من الصفر ($a_6 < 0$)، أي سالب.

وبالنسبة للمتغير الوهمى اللغة والحدود المشتركة (L) فمن المتوقع أن يكون تأثيره إيجابى على التدفقات التجارية حيث تزداد التجارة فيما بين الدول ذات الحدود الواحدة لخفض تكلفة النقل، بالإضافة إلى أن اللغة المشتركة تعمل على تسهيل التعاملات بين الأطراف المشاركة فى التبادل التجارى، لذلك من المتوقع أن يكون معامل اللغة والحدود المشتركة أكبر من الصفر ($a_7 > 0$) أى موجب.

وبالمثل فإن المتغير الوهمى عدم الإستقرار السياسى (B) فمن المتوقع أن يؤثر بالسلب على التدفقات التجارية بين الدول، فكلما زادت الحروب الأهلية والنزاعات والإضطرابات السياسية كلما إنخفض حجم التدفقات التجارية بين تلك الدول، لذلك من المتوقع أن يكون معامل عدم الإستقرار السياسى أقل من صفر ($a_8 < 0$)، أى سالب.

وتستخدم الدراسة الحالية البيانات المجمعة Panel Data في القياس، وهناك عدة طرق لقياس panel data وهى pooled model والنموذج العشوائى Random Effect Model ونموذج الآثار الثابتة Fixed Effect Model، ولوجود متغيرات فى نموذج الجاذبية لا تتغير عبر الزمن وأهمها المسافة الجغرافية، لذلك لا يصلح نموذج الآثار الثابتة لقياس النموذج وسيتم إستخدام نموذج الآثار العشوائية مع Pooled Model كطريقة لقياس نموذج الجاذبية للبيانات المجمعة.

ويوضح جدول (5) فى الملحق نتائج إختبارات جذر الوحدة التى تم إستخدام Levin, Lin & Chu Unit Root Test للبيانات المجمعة للحكم على مدي سكون أو إستقرار البيانات[44]. ويوضح الجدول إستقرار الناتج المحلى الإجمالى لدول الكوميسا والتدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا عند المستوى الأول للفروق، مع إستقرار كل من سكان مصر، سكان دول الكوميسا، والناتج المحلى الإجمالى لمصر عند المستوى الثانى للفروق، مع إستقرار معدل الصرف عند المستوى الصفرى، بإستخدام الثابت Intercept والإتجاه Trend وفترة إبطاء واحدة.

كذلك قبل تقدير النموذج لابد من التأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط المتعدد بين المتغيرات الكلية المستخدمة في النموذج. ويقصد بالإرتباط المتعدد (Multicollinerarity) وجود علاقة إرتباط بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة الآخري، مما يؤثر على دقة المعلمات المقدرة. ويتم التأكد من عدم وجود إرتباط متعدد من خلال عدد طرق منها إستخدام طريقة معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) مع المتغيرات عند المستوي الصفري[45]. وحساب الإرتباط Correlation من خلال البرنامج Eviews، ويتضح من جدول (6) وجدول (7) وجود إرتباط كبير بين سكان مصر والناتج المحلى الإجمالى لمصر وهو متوقع، ومن ثم تم حذف المتغير المستقل وهو سكان مصر.

كذلك يوضح جدول (8) وجود مشكلة إختلاف تباين حد الخطأ Hetroskedasticity من خلال إستخدام إختبار Wald Test، ولعلاج ذلك سيتم إستخدام Feasible Generalized Squares (FGLS)، وبعد علاج مشكلات القياس، يتم مناقشة وتحليل نتائج تقدير النموذج.

1. نتائج التقدير

تستخدم الدراسة الحالية طريقة البيانات المجمعة panel data من خلال إستخدام pooled model ونموذج الآثار العشوائية Random Effect Model لتقدير نموذج الجاذبية للتدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (2001-2016)، مع إستخدام طريقة Feasible Generalized Squares (FGLS) (كما أوضحنا فى إختبارات القياس). هذا وقد تم تجميع بيانات متغيرات الناتج المحلى الإجمالى والسكان عن الفترة

(2001- 2016) من مصدر بيانات صندوق النقد الدولى من الموقع الإلكتروني www.IMF\Data.org، علماً بأن البيانات بالمليون دولار ومليون نسمة على التوالى. بالإضافة إلى تجميع التدفقات التجارية (الصادرات والواردات) بالألف دولار من مركز التجارة الدولى International Trade Centre ITC ، والحصول على المسافة الجغرافية بين عاصمة مصر وعواصم دول الكوميسا من الموقع الإلكترونى www.chemical- ecology.net. مع الحصول على معدل الصرف من البنك الدولى www.world bank.org.

وقد ظهر فى نتائج قياس معادلة النموذج (2) مشكلة الإرتباط الذاتى بين قيم خطأ (Z) عبر الزمن، وذلك من خلال إختبار ديربن وتسون Durbin- Waston حيث بلغ قيمة D.W (0.65)، ولعلاج تلك المشكلة يتم إستخدام حجم التدفقات التجارية كمتغير مستقل مبطأ لفترة زمنية واحدة (t−1) T_{iJt} [46]. ومن ثم تصبح المعادلة كالتالى:

$$T_{iJt} = a_0 + a_1 P_e + a_2 P_c + a_3 GDP_e + a_4 GDP_c + a_5 D_{ij} + a_6 EX_{ijt} + a_7 L + {}_{ijt} a_8 B_{ijt} + a_9 T_{iJt\,(t-1)} + a_{10} Z_t \quad (3)$$

ويقدم جدول (9) نتائج تقدير نموذج الجاذبية لتقدير التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة الزمنية (2001-2016).

جدول (9): نتائج تقدير نموذج الجاذبية لتقدير التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (2001-2016)

المتغيرات	Coefficient قيمة المعلمات	T-Statistic	المعنوية
C (الثابت)	25.281	2.624	0.008
Pc	−1.658	−10.452	0.000
GDPc	4.115	14.657	0.000
GDPe	0.209	2.875	0.004
EX	0.082	0.233	0.815
Di	−0.003	−1.767	0.077
L	−59.546	−5.047	0.000

B	−12.921	−2.249	0.024
Ti(1)	0.658	39.739	0.000
R^2	0.79		
Adjusted- R^2	0.78		
F-Statistic	935.666		0.000
D.W	2.071		

تشير نتائج التقدير في جدول (9) إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل R^2 بلغت (0.79)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (79%) من التغيرات في التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا، وأن قيمة إختبار F الإحصائي يدل على أن النموذج جيد وقدرته التفسيرية عالية، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات التفسيرية على التدفقات التجارية، فإن التقديرات تشير إلي أن إشارات معاملات المتغيرات التفسيرية تتفق بعضها مع تلك المتوقعة عند التوصيف النظري للنموذج. حيث بلغ التأثير الإيجابى لمعامل الناتج المحلى الإجمالى لدول الكوميسا على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا (4.115)، وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى بواحد دولار يؤدي إلي زيادة التدفقات التجارية بقيمة 4.115 دولار. كما أن تأثير الناتج المحلى الإجمالى على التدفقات التجارية معنوي إحصائياً عند مستوي 1%.

وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لمصر فتشير التقديرات إلي وجود تأثير إيجابى للناتج المحلى الإجمالى على التدفقات التجارية، حيث بلغ معامل الناتج المحلى الإجمالى لمصر (0.209). وهذا يعني أنه زيادة الناتج المحلى الإجمالى بقيمة واحد دولار تؤدي إلي زيادة التدفقات بقيمة 0.209 دولار. كما أن هذا التأثير معنوي إحصائياً عند مستوي 1%.

ويتضح من التفسير السابق للناتج المحلى الإجمالى لدول الكوميسا إثبات صحة الفرضية الأولى والتى تنص على أن " يؤثر الناتج المحلى الإجمالى على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا تأثيراً ايجابياً".

أما بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية، فتوضح التقديرات أن المسافة الجغرافية لها تأثير

سلبى على التدفقات التجارية. حيث بلغ معامل المسافة (0.003) وهذا يعنى أن زيادة المسافة الجغرافية بقيمة واحد كيلو متر تؤدى إلى إنخفاض التدفقات التجارية بقيمة 0.003 دولار، كما أن هذا التأثير معنوى إحصائياً عند مستوى 10%، وهذا يشير إلى صحة الفرضية الثانية آلا وهى "تؤثر المسافة الجغرافية على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا تأثيراً سلبياً".

كما أن معدل الصرف له تأثير إيجابى على التدفقات، حيث بلغ معامل معدل الصرف (0.082)، وهذا يدل على أنه عند زيادة معدل الصرف بقيمة واحد يؤدى إلى زيادة التدفقات التجارية بقيمة 0.082. بالرغم من أن هذا التأثير غير معنوى إحصائياً، وبذلك تم إثبات صحة الفرضية الثالثة آلا وهى "يوثر معدل الصرف على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا تأثيراً ايجابياً".

هذا بالإضافة إلى التأثير السلبى لسكان دول الكوميسا على التدفقات التجارية حيث بلغ معامل السكان (1.658)، وهذا يعنى أنه عند زيادة السكان بواحد نسمة تنخفض التدفقات التجارية بقيمة 1.658 دولار وهذا غير متفق مع النظرية الاقتصادية، كما أن هذا التأثير معنوى إحصائياً عند مستوى 1%. كذلك التأثير السلبى للغة والحدود المشتركة على التدفقات حيث بلغ معامل اللغة والحدود المشتركة (59.54)، وهذا غير متفق مع التوصيف النظرى، وقد يرجع ذلك لوجود دولتان فقط هما ليبيا والسودان مع اللغة والحدود المشتركة مع مصر، بالإضافة إلى تدهور الظروف الاقتصادية لتلك الدولتان. كما أن هذا التأثير معنوى إحصائياً عند مستوى 1%. وتوضح النتائج التأثير السلبى لعدم الإستقرار السياسى على حجم التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا كما هو متوقع، حيث بلغ معامل عدم الإستقرار السياسى (12.921)، كما أن هذا التأثير معنوى إحصائياً عند مستوى 1%.

ومن ثم تشير النتائج السابقة للنموذج القياسى إلى مدى ملائمة تفسير نموذج الجاذبية للتدفقات التجارية السلعية بين مصر ودول الكوميسا خلال فترة الدراسة (2001-2016)، كما تشير إلى صحة الفرضيات الثلاث.

خامساً: الخلاصة والنتائج

تهدف الدراسة إلى إختبار تفسير نموذج الجاذبية على التدفقات التجارية السلعية بين مصر

ودول الكوميسا خلال فترة الدراسة (2001–2016) بطريقة البيانات المجمعة panel data بإستخدام نموذج pooled model ونموذج الآثار العشوائية (REM) وطريقة (FGLS). وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تضمنت الدراسة أربعة أجزاء بخلاف المقدمة، حيث تعرض الجزء الثانى بإختصار إلى الإطار النظرى لنموذج الجاذبية، بداية من النموذج الأساسى المعتمد على حجم الدولة والمسافة الجغرافية، إنتهاء بالنموذج المتطور الذى يعمل على إضافة كافة العوامل التى تؤثر على العلاقات المتبادلة بين دول التكتل مثل حجم السوق، ومعدل الصرف، واللغة والحدود المشتركة، والإتفاقيات الثنائية، كما تناولت الدراسة فى الجزء الثالث نبذه عن نظرية التكامل الاقتصادى بداية من تعريف التكامل الاقتصادى، ونظريته الأساسية نظرية الاتحاد الجمركى، ومناهج تطويرها منهج كوبر– ميسل، ومنهج جونسون، بالإضافة إلى تناول علاقة مصر والكوميسا، حيث تم تناول مراحل الإتفاقية وأهم مبادئها وأهدافها، وأهم التحديات والعقبات السياسية والاقتصادية التى تتعرض لها. بالإضافة إلى تحليل الصادرات والواردات المصرية إلى ومن دول الكوميسا، كذلك تحليل التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا خلال فترة الدراسة (2001–2016)، والوصول إلى أن ليبيا وكينيا هما أكثر دولتين بالنسبة للتدفقات التجارية مع مصر، وفى المقابل فإن سيشل وجزر القمر هما أقل دولتين بالنسبة للتدفقات التجارية مع مصر. أما الجزء الرابع فتناول نموذج الجاذبية لتفسير التدفقات التجارية السلعية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (2001–2016) بطريقة البيانات المجمعة panel data بإستخدام نموذج pooled model ونموذج الآثار العشوائية (REM) وطريقة (FGLS)، وقد أظهرت نتائج النموذج:

أولاً: الأثر السلبى لسكان دول الكوميسا على التدفقات التجارية حيث بلغ التأثير السلبي لمعامل السكان على التدفقات (1.658)، وهذا يعني أن زيادة سكان الكوميسا بواحد نسمة تؤدي إلي خفض التدفقات التجارية بقيمة 1.658 دولار.

ثانياً: الأثر الإيجابي للناتج المحلى الإجمالى لدول الكوميسا على التدفقات التجارية، حيث بلغ معامل الناتج المحلى الإجمالى (4.115). وهذا يعني أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى بواحد دولار تؤدي إلي زيادة التدفقات بقيمة 4.115 دولار.

ثالثاً: أن المسافة الجغرافية لها تأثير سلبى على التدفقات التجارية بلغ (0.003) وهذا يعنى

أنه زيادة المسافة بواحد كيلو متر تؤدى إلى إنخفاض التدفقات بقيمة 0.003 دولار.

رابعاً: أن معدل الصرف له تأثير إيجابى على التدفقات التجارية حيث بلغ معامل معدل الصرف (0.082)، ويقصد بذلك أنه عند زيادة معدل الصرف بقيمة واحد يؤدى ذلك إلى زيادة التدفقات بقيمة 0.082 دولار. مع العلم أنه غير معنوى إحصائياً.

خامساً: وجود تأثير ايجابى للناتج المحلى الإجمالى لمصر على التدفقات التجارية. حيث بلغ معامل الناتج المحلى الإجمالى (0.209)، ويفسر ذلك أنه عند زيادة الناتج المحلى الإجمالى بواحد دولار يؤدى ذلك لزيادة التدفقات بقيمة 0.209 دولار.

سادساً: التأثير السلبى للغة والحدود المشتركة حيث بلغ معامل اللغة والحدود المشتركة (59.546)، ويدل ذلك على أنه كلما إختلفت اللغة وبعدت الحدود أدت لإنخفاض حجم التدفقات التجارية، لإرتفاع تكلفة النقل والمعاملات.

سابعاً: التأثير السلبى لعدم الإستقرار السياسى حيث بلغ المعامل (12.921)، ويقصد بذلك كلما كانت الدول تعانى من التدهور السياسى كلما إنخفضت التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا.

ومن ثم فإن النتائج السابقة توضح صحة الفرضيات الثلاث، الأولى وهى: "يؤثر الناتج المحلى الإجمالى على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا تأثيراً ايجابياً"، الثانية وهى "تؤثر المسافة الجغرافية على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا تأثيراً سلبياً"، الثالثة وهى "يؤثر معدل الصرف على التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا تأثيراً ايجابياً". وهكذا يمكن لمصر الإتجاه إلى الإنضمام لمزيد من التكتلات والإتفاقيات الأفريقية للإستفادة من القرب الجغرافى ومن حجم الاقتصاد، والعمل على المزيد من عقد الإتفاقيات بين التكتلات الأفريقية والتكتلات الأوروبية والآسيوية والعالمية، لنقل الخبرات والتكنولوجيا والمنتجات من الجانبين كوسيلة لخروج ونقل عدد من الدول الأفريقية من دائرة الفقر والتخلف إلى دائرة الغنى والتقدم.